ملـــف

التنميـــة:
المفهـوم والـدور ـ دراسـة حـالات

☆ مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية

محمد عبد الشفيع عيسى

☆ تحدّي الأمن الغذائي: رؤية مشروع: «سورية ٢٠٢٥»

محمد جمال باروت

☆ التنمية البشرية في اليمن وتحوّل دور الحكومات

فيصل سيف المخلافي

☆ الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية: مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظلّ العولمة

عمر صخري
مرايمي محمد

☆ التنمية والبعد الاشتراكي للسوق: دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني

عبد الصمد سعدون عبد الله
طيب عثمان عبد الرزاق

مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية

محمد عبد الشفيع عيسى

أستاذ في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

تمهيد

• الفكر التنموي والتنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على مستوى «المجتمعات المحلية» (Local Communities) موقعاً مهماً في أبحاث العلوم الاجتماعية، وإن لم يكن متناسباً مع أهمية هذه القضية نفسها. ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور «نظرية التنمية» خلال نصف القرن الماضي، على العموم.

في البداية، عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، احتكرت التفكير في قضية التنمية ـ الاقتصادية ـ تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي.

على الجانب الاشتراكي، مثّلت النظرية الماركسية، في صورتها الماركسية ـ اللينينية، الينبوع الأوّل الذي استقى منه التفكير التنموي (الاشتراكي) مضامينه الفكرية. وقد تمّ إثراء هذه المضامين على جبهتين تتمثلان في كلّ من التجربة السوفياتية والصينية، إلى جانب اجتهادات قوية، على الصعيدين الفلسفي والاقتصادي، لعدد من الماركسيين، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيّما: هنري لوفيفر، وجورج لوكاش، وروجيه (رجاء) غارودي، والثوسار، على الصعيد الفلسفي، وكل من إرنست ماندل، وشارل بتلهايم، وموريس دوب، وبول سويزي، وبول باران، على صعيد الفكر الاقتصادي.

وكانت عملية التنمية في الإطار العريض للفكر الاشتراكي ـ الماركسي، باعتبارها تنمية «اقتصادية» في قوتها الدافعة، تقوم على مفهوم «التحول الهيكلي» من خلال محورية القطاع الصناعي، والتعميق الصناعي ـ التكنولوجي، انطلاقاً من مفهوم «تكرار الإنتاج الموسع»، وبالتالي الدور الأساسي لعملية تراكم رأس المال، وتعظيم الادخار، وتوسع نطاق الاستثمارات المنتجة. أما آلية تحقيق التنمية بهذا المعنى، فهي التخطيط القومي الشامل، ذو الطابع

المركزي الذي يستخدم «الخطّة» كأداة تكاملية ملزمة، لتحقيق أهداف التحول الهيكلي ـ التصنيعي، وما يرتبط به من سياق اجتماعي، في ظلّ الملكية العامة، أو السيطرة العامة، على أدوات الإنتاج: قطاع الدولة ـ قطاع الملكية الجماعية والتعاونيات.

ورغم الاختلاف بين سياق الخبرة السوفياتية القائم على المفهوم المديني ـ الحضري، وفق مسار «التحديث» الذي ترعاه الدولة، وسياق الخبرة الصينية القائم على دور محوري للأرياف والمزارع الجماعية، وعلى قدر من اللامركزية في تطبيق الخطط التنموية ـ إلا أنّه يظل من الصحيح أنّه لم يتم في الحالين إدماج البعد الاجتماعي ـ المحلي (التنمية المحلية) بعمقه الكامل في عملية التخطيط ومنظومة القوى الإنتاجية بشكل عام.

هذا كلّه عن الفكر الاشتراكي. أما في ما يتعلق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي، فقد ترك بصماته القوية على نظرية التنمية الناشئة من خلال مفهومين لا يزال لهما دورهما الظاهر حتّى الآن، على الرغم من التطورات الجذرية في مسار التكوين الفكري لتلك النظرية، وهما: المطابقة، بدرجات متفاوتة، بين «النمو» و«التنمية» ـ من جهة أولى ـ واعتبار مسار التطور الأوروبي والغربي عموماً، هو المسار «الطبيعي»، وربما «الأمثل» الذي ينبغي أن تمرّ به البلدان الساعية إلى التنمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في ما يطلق عليه «مسار التطور الخطي»، عبر الترادف بين التنمية والتحديث. وتمّ التعبير عن المفهوم الأوّل من خلال الرافديْن المختلفيْن للفكر الاقتصادي الرأسمالي عقب الحرب، وهما التيار الكينزي، وبالأحرى ما بعد ـ الكينزي، أو تيار أتباع كينز، ثمّ التيار التقليدي المحدث، تيار الكلاسيكيين الجدد (النيوكلاسيك). علماً بأنه جرت محاولة للتوفيق بين التيارين في السبعينيّات والثمانينيّات من خلال الصيغة المسماة «التركيب الكلاسيكي الجديد».

أما المفهوم الثاني، فقد عبّرت عنه «نظرية» مراحل النمو، التي قدمها والت ويتمان روستو. وتبلورت مفاهيم عنقودية متنوعة حول النمو والتنمية ومراحل النمو قام بها أعلام الفكر الاقتصادي الغربي، خاصة الأمريكي، على أيدي أعلام من طراز: آرثر لويس، وكندلبرغر، وجون كينيث غالبريث.

وقد قُدّر للفكر النيوكلاسيكي والكينزي، في ما بعد، خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أن يولد نظريات وروافد نظرية كبرى، كان لها إسهامها الوافر في ما بعد في محاولة الدمج الأكاديمي للبعد المحلي والإقليمي في عملية النمو والتنمية، في الإطار العام للفكر الرأسمالي القائم على آليات السوق وقوة دفع الشركات. وسوف نستعرضها تفصيلاً في ما بعد.

وعودة إلى المسار التاريخي، نلاحظ في الستينيّات من القرن المنصرم، محاولة كبيرة لبناء نسيج متكامل لنظرية تنموية، قائمة على ثلاث دعائم، متأثرة بمناهج التفكير الاشتراكي، المدفوع بمفاهيم الفائض الاقتصادي والتراكم والتصنيع، والفكر الكينزي القائم على التنمية المدفوعة بجانب الطلب، ولو الطلب المستحَث، أو «المخلّق» محلياً، عبر تصنيع بدائل المستوردات. وتلك الدعائم الثلاث هي: التحول الهيكلي باتجاه بناء اقتصاد صناعي، و«الدفعة الاستثمارية القوية» انطلاقاً من رافدين مختلفين، هما: موريس دوب، وروزنشتاين ـ رودان،

وأخيراً فكرة «التنمية المتوازنة» لقطاعات اقتصادية متضافرة (التي تبناها الاقتصادي السويدي الكبير نيركسه)، وذلك مقابل فكرة «التنمية غير المتوازنة»، انطلاقاً من «القطاع القائد» أو «الرائد» للمسيرة التنموية (هانسن).

إن هذا البناء الكلاسيكي الضخم لنظرية التنمية الجديدة، وبتعبير أدق: دعائم الصرح الجديد، مع متانته وإبداعيته، سيطر عليه الطابع التعميمي للكيان المجتمعي، وطغى عليه «البعد الاقتصادي» على المحور «المركزي»، فلم يكن ثمة دور يذكر للقوى الاجتماعية ولحركيتها الخاصة على المستويات اللامركزية والمحلية.

وفي ما بعد نما فرع جديد للشجرة الفكرية التنموية من جانبين: الجانب **الأوّل** هو ما يمكن أن نطلق عليه «فكر النظام الاقتصادي العالمي الجديد» الذي نبت بغزارة من حول الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد منذ أواسط السبعينيّات إلى أوائل الثمانينيّات. وأبرز المفاهيم الجديدة على هذا الجانب هي: «الحاجات الأساسية» ـ إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية ـ كمحور بديل للعملية التنموية، يقف شامخاً في مواجهة المفهوم الاشتراكي ـ الكينزي الذي ثبتت عدم كفاية مفاهيمه «الاقتصادية المحضة» (الاقتصادوية ـ إن شئت) تقريباً، واللامركزية، والتخطيطية «المتعالية» على الجماعات الاجتماعية، ثمّ: الاعتماد على الذات، على جميع المستويات، وأخيراً: التكنولوجيا الملائمة بتشكيلة متنوعة تتكوّن من تكنولوجيا أجنبية يجري نقلها وتطويعها، وتكنولوجيا داخلية يجري إبداعها وابتكارها، وتكنولوجيات تقليدية و«محلية» يجري إيقاظها من غفوتها وتجديدها في سياق تراثي ـ حضاري دينامي.

حينئذ برز طراز جديد من البحّاثة والمفكرين داعين إلى «إعادة تشكيل النظام العالمي» من أمثال يان تنبرغن، ومحبوب الحق، وإبراهيم حلمي عبد الرحمن. وبرز دور الجماعة والجماعات الاجتماعية المحلية والقروية، والهيئات العاملة على المستويات اللامركزية، لتحديد «الحاجات» والاعتماد على «الذات» وبناء خلطة «التكنولوجيات».

أما الجانب **الثاني** للفكر الجديد في السبعينيّات ـ والثمانينيّات ـ فهو الفكر «العالم ـ ثالثي» الذي قاده رواد مدرسة «التبعية»، وبالأحرى: «مقاومة التبعية» من أمريكا اللاتينية وفرنسا والوطن العربي، مثل: أوزفالدو سونكل، وسلسو فرتادو، وأندريه جوندر فرانك، وسمير أمين. وقدموا مفهوماً جديداً متمحوراً حول مقاومة نتائج التبعية الاستعمارية على المجتمع، مثل التهميش والاستلاب الحضاري، وليس الاقتصادي فقط، وضرورة العودة إلى «الجذور». وكان من الطبيعي أن يأخذ البعد المجتمعي ثقله وعمقه الكامل في البناء الفكري الجديد، ولكنه كان بناء ذا طابع دفاعي، أي مركّزاً على «النقد» ومواجهة «الضدّ» أكثر منه بناء يعالج تفاصيل الصرح المبتغى، فلم نجد أثراً قوياً لما كان يجب أن يكون.

في الثمانينيّات والتسعينيّات برزت عناقيد فكرية تواجه تبعات التعثر الذي كانت تواجهه قوى الاشتراكية، ودعاة إقامة نظام عالمي جديد، وأنصار «مقاومة التبعية»، ورواد نماذج التنمية الوطنية القائمة على الاتجاهات «الشعبوية»، وعلى «التصنيع» و«الإحلال محل الواردات» ـ وكانت تجارب التنمية الجديدة السريعة على أساس «التوجّه التصديري» في شرق

آسيا والشرق الأقصى قد أخذت تؤتي أُكُلها، بينما غرقت البلاد النامية (الأخرى) في جبّ الركود، وفي مصيدة الديون، وتقدّم صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي ـ وكيلين ومندوبين عن النظام الرأسمالي العالمي الذي استردّ عافيته بعد أزمة «التضخم الركودي» في السبعينيّات، وأخذ في مصارعة المعسكر السوفياتي في معركة حتّى الرمق الأخير، انتهت بسقوط الاتحاد السوفياتي نفسه في مطلع التسعينيّات.

حينئذ قامت الدول الرأسمالية الصناعية المتّقدة تعالج أزماتها بدواء جديد، هو نشر لواء العولمة وتحرير الأسواق الدولية من جهة أولى، والتركيز على بناء «القدرة التنافسية القومية» على المستوى الوطني من جهة ثانية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال ولاية كلينتون. وحينئذ أيضاً نهضت «الشركات العابرة الجنسيات، التي أصبحت من دعاة التنافسية الجديدة وطنياً وعالمياً، واستثمرت في التكنولوجيا داخلياً ـ تكنولوجيا «الهاي تك»، ومدّت مظلتها لنقل الصناعات الأقل تطوراً ـ نسبياً ـ من الناحية التكنولوجية، وخاصة إلى شرق آسيا والصين.

وعلى جناحين من قوة الدول الصناعية وعافية الشركات العالمية، مضت المنظمات الدولية، قديمها (الصندوق والبنك)، وجديدها (منظمة التجارة العالمية)، تعالج الديون وتعيد هيكلة الاقتصادات الراكدة والناشئة ببرامج «التكيف الهيكلي» ـ في جو ملبّد من عواصف الحروب الأهلية والغزوات الأجنبية، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وغرب آسيا وشطر من أمريكا الوسطى والجنوبية. وحينئذ لم تعد قضية التنمية هي الأساس، ولكن تحقيق قدر من «التقدّم» على طريق [مكافحة الفقر] و[التنمية البشرية]، وهنا أثيرت أدوار الجماعات المحلية في هذين الميدانين بالتحديد، في إطار [العولمة].

في مواجهة كلّ ذلك، برزت في مطلع الألفية الجديدة نقائض العولمة من خلال حركات «مناهضة العولمة»، والبحث عن «البدائل»، وظهرت قوة المنظمات غير الحكومية، عالمياً وقطرياً، هيئات «المجتمع المدني» و«المجتمع الأهلي»، وانطلق الناشطون ـ مستخدمين أدوات «الإنترنت»، دعوةً وعملاً، للتحرّك على الصعد كافة، وخاصة من أجل «تنمية المجمعات المحلية». وقد توفرت أدبيات غزيرة من جراء هذا التحرّك النشيط، مما نرى منه أطرافاً في الفصل الثاني، عبر استعراض المعطيات الفكرية للخبرات الميدانية حول «تنمية المجتمعات المحلية».

ولكن كيف انعكس الاهتمام بالبعدين الإقليمي والمحلي على الصعيد العلمي عامة، وصعيد علم الاقتصاد خاصة، والاقتصاد الإقليمي، بصفة أخصّ؟. هذا ما نعالجه معالجة وافية نسبياً، في ما نأمل، عبر المبحث الأوّل من الدراسة.

أولاً: الاتجاهات النظرية المفسّرة لمفهوم ومضمون التنمية المحلية

١ ـ مفهوم ومضمون التنمية المحلية في «الاقتصاد الإقليمي»

تبوّأ «المكان» أو «المجال» (Space) موقعه في العلوم الاجتماعية المعاصرة، بصور ودرجات متباينة. ففي علم الاقتصاد، وفي كلّ من الاقتصاد الكلي والجزئي، أخذ الاهتمام

بالمكان شكله من خلال مفاهيم التخصيص والتوزيع، وما لبثت أن ظهرت نظرية «التوطن» لتبحث في اختيار المنشآت والأسر لموطن النشاط، ثمّ ظهر فرع «الاقتصاد الإقليمي» (Economics Regional) ليبحث في النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية، كما سنرى.

أما في علم الاجتماع، فقد تكفّلت الأبحاث ذات المنحى الأنثروبولوجي بمعالجة سوسيولوجيا المجتمعات الأولية والجماعات المعبّرة عن الانتماءات الفرعية بمختلف صورها من خلال دراسة الجماعات والتجمّعات العِرْقية والقبلية والعشائرية والدينية والجهوية، وما يسمّى بـ «الجماعات الأصلية». ومن جهة ثانية، تكفّلت الأبحاث السوسيولوجية الميدانية بدراسة خصائص السلوك الاجتماعي للمجموعات الاجتماعية، حسب محل الإقامة، أو حسب مستوى الدخل وطريقة المعاش وطبيعة العلاقة بالمجتمع من خلال عملية الاستبعاد (أو الإقصاء) والتهميش.

واهتم علم السياسة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، بهيكل السلطة على المستوى المحلي، والعلاقة بجماعات المصالح وقوى الضغط المحلي والسلطة القضائية، خاصة في ضوء التركيبة الاتحادية للدولة والنظام السياسي.

كذلك تناول علم «الإدارة العامة» توزيع السلطة بين المستويات المركزية واللامركزية، على طيف ممتد بين «الإدارة المحلية» و«الحكم المحلي» في النظم السياسية المختلفة.

وسوف نركز في هذه الدراسة على مفهوم ومضمون التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية من خلال مساهمات الاقتصاد الإقليمي، باعتباره الفرع ـ من علم الاقتصاد ـ المعنى بتوزيع الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة الواحدة بالذات.

• تطوّر مفهوم المكان في «الاقتصاد الإقليمي»: المنطقة المحلية كمحور للتنمية والتنافسية[(١)]

المفهوم التقليدي للمكان في نظرية التوطّن هو المجال الطبيعي ـ الجغرافي الذي يصير محلاً للنشاط الاقتصادي، باعتباره مجرد فاصل فيزيقي، وعلامة على حدود إدارية أيضاً. المكان هنا مساحة ممتدة، قابلة للانقسام بطبيعة الأمر، وقابلة للتقسيم بإرادة صانع القرار السياسي والإداري. وقد نشأ هذا المفهوم لنظرية التوطّن في أوائل القرن العشرين ليواجه تطور مظلّة الفكر الاقتصادي نحو شمول التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، حسب معطيات الندرة والمنفعة.

وفي الخمسينيّات من القرن المنصرم ظهر فرع «النمو الإقليمي»، حيث بدأ النظر إلى المكان كمجال متجانس، وقابل للتقطّع في الوقت نفسه، عكس المفهوم «المنبسط» للمكان في نظرية التوطّن. وقد حقّق المفهوم الجديد للمكان في نظرية النمو الإقليمي تطوراً مهماً بالقياس إلى مفهوم نظرية التوطّن من حيث اعتبار المكان «كائناً إيجابياً» ـ إذا صحّ هذا التعبير ـ بالمقابلة

(١) Roberta Capello, *Regional Economics* (London; New York: Routledge, 2007), pp. 1-13.

مع الدور السلبي للمجال الجغرافي القديم، دور «المتلقي» لقرارات المنشآت والأفراد والسلطة العامة، أي باعتباره محلاً فقط للأنشطة التي «توضع» عليه تحقيقاً لغاية واحدة هي النمو الاقتصادي العام للدولة.

في الستينيّات، بدأت تظهر ملامح خاصة لكلّ مكان، تجعل منه وحدة متميّزة من الأمكنة الأخرى، فهو ليس مجالاً «فارغاً»، وإنما مجال «مليء»، وبالأحرى: ممتلئ بالخواص الذاتية التي تميّزه من غيره. وهذا الامتلاء نابع من الغنى الذاتي للمكان، الغنى بالتنوع، سواء تنوّع الإمكانيات أو تنوّع العلاقات، مما يجعله مهيأً لأن يكون محوراً للسياسة العامة، وسياسة التنمية بالذات. هنا ظهر مفهوم «التنمية الإقليمية».

وهكذا، بعد أن كان المجال الجغرافي متجانساً ومسطحاً (Uniform-Abstract)، في حالة «النمو»، صار متنوعاً وقائماً على العلاقات التفاعلية الداخلية، في حالة «التنمية». هذا هو «المكان المتنوّع ـ العِلاقي» (Diversified-relational Space).

في السبعينيّات والثمانينيّات، تبلور المفهوم الجديد للمكان تماماً. وأهم ملامح هذا المكان ما يلي:

ـ إن التنمية هي عملية تفاعلية، حافلة بالتيارات المتموّجة من أسفل إلى أعلى. التنمية هنا تتمّ في «وسط» معيّن، هو «الوسط المحلي» بالذات. وابتداء من بدايات المفهوم الجديد للمكان عند فرانسوا بيرو، صاحب نظرية «أقطاب النمو»، بدأ يتبيّن أن التنمية لا تظهر في جميع الأماكن ببساطة، وإنما طرافتها وخطورتها في الوقت نفسه تكمن في أن التنمية عملية «انتقائية»، ثمّ إنّها عملية تراكمية، وبمجرد أن تبدأ ثمّ تستمر، فإنها تغذّي نفسها ذاتياً، ولو على حساب غيرها. وهنا يجيء دور «السياسة العامة» لتجعلها قوة جاذبة لغيرها، كقاطرة، كقطب للنمو.

التنمية ابتداء من بيرو أخذ يُنظر إليها من خلال نقاط بعينها دون غيرها، تكون محوراً لتركيز النشاط، وتتراكم التنمية في هذه النقاط انطلاقاً من منطق معيّن لعلاقات التفاعل المحلي، ييسّرها عامل القرب الجغرافي.

وقد كانت «القفزة المفهومية» الكبرى للمكان هي النظر إليه باعتباره «منطقة» (Territory)، وهذه المنطقة ليست مجرد موضوع سلطت عليه القرارات العامة، لتحقيق مصالح اقتصادية كلية معيّنة على المستوى العام للدولة، مثل «منطقة التصدير» أو «المناطق التجارية الحرة» أو «المناطق الاقتصادية الخاصة». لا، ولكنها منظومة ذات هدف خاص بها، وآلية خاصة بها، كما يتضح من النقطة التالية.

ـ إن «المنطقة المحلية» لها بعدان: البعد **الأوّل** اقتصادي، باعتبارها «منظومة» تتيح الاستفادة من «الوفورات الخارجية» و«اقتصاديات الحجم»، وتحقق «العوائد المتزايدة»، وخاصة من الناحية التكنولوجية، الهادفة إلى تطوير القدرة الابتكارية وتحسين مستويات الإنتاجية للمنشآت المنخرطة في المنظومة. والبعد **الثاني** مؤسسي وتنظيمي، حيث تنمو المنطقة من خلال تغذية الروابط المغروسة في داخلها بين مختلف «الفاعلين» الاجتماعيين: القطاع

الخاص، والمجتمع المدني، والحكومة، والكيان العلمي ـ التكنولوجي، والهيئات الممثلة للمجتمع المحلي. ومن خلال هذا البعد المؤسسي يتكوّن ما يمكن اعتباره بمثابة «رأس المال العلاقي» ـ رأس المال الاجتماعي.

ـ إن التنمية في «المنطقة»، وبتعبير آخر: «التنمية المحلية»، تقوم على حشد الموارد الممكنة، طبيعياً وبشرياً ومالياً واجتماعياً، لخلق خاصية «التجمّع» (Agglomeration)، أي لتكوين «عنقود» أو مجموعة عناقيد للتنمية وللتنافسية.

ـ التموضع المكاني والتراكم العلمي ـ التكنولوجي والمعرفي ـ الابتكاري: تعتبر الخاصية العنقودية لـ «التجمّع» ـ بالمعنى الاقتصادي ـ نتاجاً للتطور التكنولوجي إلى حدود «التوطّن»، حيث تتوفر إمكانية التراكم العلمي ـ المعرفي، إذ [يخضع العمل المنتج للقيمة التكنولوجية للمبدأ التراكمي لعملية التعلّم، وأول شروطه تعلّم التعلّم نفسه. وينتج من الطبيعة التراكمية لإنتاج العمل العارف للمعرفة، تركّز مواطن إنتاجها، أي تكوّن ما يشبه أقطاب النمو لدى غونار ميردال. ومن هنا يؤكّد الفكر الاقتصادي المعاصر الصلة بين قدرة الابتكار والتوطّن أو «التموضع» ـ المحلي ـ (Localization)، ويبدأ ذلك من النمط العنقودي للنمو الصناعي والتكنولوجي في إطار البعد المحلي داخل حيّز الدولة. وحيثما تقرّر الشركات الدولية نقل شطر من مراكزها للبحث والتطوير والابتكار، فإنها تعتمد عموماً على المواقع المتميزة بالفعل في البلاد المضيفة للاستثمار الأجنبي][(٢)].

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة «العولمة»، وما يصاحبها من تعميق لعملية تدويل الإنتاج [تؤدي إلى مركزة الإنتاج عبر مواقع بعينها، تصبح بمثابة نقاط جذب، أو أقطاب تراكم في مناطق «الأطراف» من العالم، تطبيقاً لطبيعة تكوين الميزة التنافسية الدولية، كميزة «مكتسبة» على مستوى الجغرافيا الاقتصادية. عالمياً وقومياً][(٣)]. و[ثمة توافق لا تغفله العين في الكتابات الحديثة في موضوع النمو والابتكارات والتنافسية، حول حقيقة أن الابتكار الحديث خاضع لقانون التموضُع أو التموقُع، أي التحدّد داخل حيّز معلوم، مركزه الوطن القومي بالذات. وبعبارة أخرى، فإن الابتكار لا يتم في «اللامكان»، وإنما هو متحيّز في مكان، أي متعيّن بالجغرافيا، انطلاقاً من تقاليد نظرية التوطّن. ولنبدأ من مايكل بورتر، رائد مفهوم «التنافسية» الذي يرى أن بناء صناعة قومية حقيقية يبدأ من تأسيس قاعدة محلية على مستوى الدولة ـ القومية ـ أو على مستوى إقليم معيّن داخلها، وأن هذا هو الأساس التنظيمي للميزة التنافسية][(٤)].

وبتعبير آخر ـ لبعض الخبراء المختصين [إن تراكم القدرات التكنولوجية على الصعيد الدولي يشير إلى أن هذه القدرات تتحدّد قومياً في المقام الأوّل، وأن الدول المختلفة تتكوّن

(٢) محمد عبد الشفيع عيسى، **الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا: نحو رؤية جديدة**، عين (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٤)، ص ٤١ و٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٢.

لديها جوانب للقوة وجوانب للضعف في قطاعات معيّنة، تميل للتوطد عبر الزمن، وأن المنافسة العالمية تدفع الدول إلى التركيز على نقاط تميّزها على الصعيد الدولي. . .](٥).

وعن العلاقة بين التطور التكنولوجي ـ الابتكاري ومسألة التوطّن المكاني (التموضع)، وخاصة من زاوية المقتربات المنهجية، فقد بدأ كلّ من أتكينسون وستيغلتز في مقالة لهما عام ١٩٦٩ ببلورة مفهوم «تموضع التغيّر التكنولوجي»، ثمّ حذا حذوهما ناثان روزنبرغ (١٩٦٩ أيضاً) من زاوية تجريبية ـ تاريخية. وفسّر دافيد «التموضع» بالاعتماد على عمليات التعلّم ـ وخاصة التعلّم بالممارسة ـ في ميدان الإنتاج، على مستوى المنشأة(٦).

ومن منظور راديكالي للعولمة و«ما بعد الفوردية» (Post-Fordism) يرى راي كيلي أن [التوجّه العام للصناعات في عصر العولمة ما بعد الفوردية ـ أي ما بعد عصر التنظيم الفوردي التقليدي الجامد للعمل في المنشأة والصناعة ـ هو إضفاء المرونة على العلاقة بين المنشأة والمورّدين، على نمط شركة تويوتا اليابانية، بحيث يتزايد نصيب الشريحة «الهامشية» أو «المحيطية» لقوة العمل، التي يعمل أفرادها بنظام «التعاقد من الباطن» مع المنشآت الرئيسيّة كمورّدين فرعيين للشركة الأم. ويؤدي هذا إلى تأكيد تركّز أو تموضع نشاط الشركة بالقرب من المورّدين ومن مصادر التكنولوجيا والأسواق. وبعبارة أخرى، فإن التوجّه العام للعصر ما بعد الفوردي هو تكوين التجمّعات الصناعية الكبرى (Conglomerates) أو العناقيد المتموضعة معاً للاستفادة من مزايا القرب من مصادر التكنولوجيا والأسواق](٧).

٢ ـ التنمية المحلية وقوة الدفع الخارجي (Exogenous)

أ ـ الفكر التنموي بين قوى الدفع «الداخلية» و«الخارجية»

تشكّل عملية التنمية على المستوى الوطني العام والمستوى المحلي منظومة دائرية ومتفاعلة مع المحيط من حولها ـ فهي إذن تمثل «دائرة مفتوحة»، وذات «قلب» داخلي متين. ولذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية «المنظومية» بين طرفين: الطرف **الأوّل** اعتبر أن قوة الدفع المحرّكة للعملية التنموية تتدفق من حوافّ المحيط (خارج النظام)، بصفة أساسية، بينما اعتبر الطرف **الثاني** أن التنمية تتلقى قوة دفعها من داخلها بالذات.

ظهر الاتجاه المعبّر عن الطرف الأوّل منذ وقت مبكر من خلال المفهوم النيوكلاسيكي لدالة الإنتاج، حيث يمثل كلّ من السكان والتقدّم التكنولوجي عاملين محدِّدين لأداء الدالة. وبدا التوجّه نفسه من خلال المفهوم «الكينزي» المدفوع بعامل «الطلب الفعلي»، في دراسات

(٥) Jeremy Howells and Jonathan Michie, «Technological Competitiveness in an International Arena,» *International Journal of the Economics of Business*, vol. 5, no. 3 (November 1998), pp. 279-294.

(٦) Charles Cooper, «Are Innovation Studies on Industrialized Economics Relevant to Technology Policy in Developing Countries?,» UNU/INTECH Working Paper; no. 3 (June 1991), pp. 5-6.

(٧) Ray Kiely, «Globalization, Post-Fordism and the Contemporary Context of Development,» *International Sociology*, vol. 13, no. 1 (March 1998), pp. 99-100.

الاقتصاد الكلي، والذي يتوسل بقوة الدولة من خارج «نظام المشروع»، لتمثل بيئته الداعمة.

وكان أوضح تمثيل للعامل «الخارجي» كمحرك للعملية التنموية، نظرية «سولو» في التنمية، في نسختها المبكرة (١٩٥٦)، التي اعتبرت أن «التقدّم التكنولوجي» ـ غير القابل لـ «التملك الخاص» ـ يمارس دوره بصفة تلقائية، قادماً من الخارج: خارج النظام العملي والنموذج النظري، وذلك دون تحمّل تكلفة على المشروع. إن التكنولوجيا ـ هنا ـ بمثابة هبة أو «منّة من السماء» (Manna from Heaven) تهبط من الجوانب، دون مالك محدّد يقتضي ثمناً لها.

باختصار، هذا هو الاتجاه النظري الذي يعامل النمو ـ والتنمية ـ كعملية تتلقى قوة الدفع من الخارج. إنّها التنمية المدفوعة من الخارج (Exogenous Development).

أما الاتجاه النظري المعبّر عن الطرف الثاني، المشار إليه آنفاً، فقد تبلور في عقد الثمانينيّات من القرن المنصرم، معتبراً أن التنمية منظومة متمحورة أساساً حول مركزها، أو هي مدفوعة من ذاتها (Auto-centered)، وأن التقدّم التكنولوجي هنا ليس قادماً من الخارج، وإنما من الداخل ـ هو قوة تبنى على مهل في المنظومة، معبّراً عنها بمتغير أساسي داخل «النموذج»، وهي جزء لا يتجزأ من النمو والتنمية. القدرة التكنولوجية هنا عبارة عن عملية تراكمية، ناتجة من التعلّم والممارسة من جانب **أول**، ومن البحث العلمي المنظّم والتطوير التكنولوجي (R&D) من جهة **ثانية**. التكنولوجيا بهذا المعنى تصير إلى الابتكار (Innovation)، ثمّ إنّها تكون قابلة للتملك (Appropriation)، ويكون لمبتكرها حقوق عليها إزاء مستخدمها (حقوق الملكية الفكرية). وإن عائد (بيع) التكنولوجيا ـ كموضوع للتبادل في السوق ـ هو الذي يمكّن الشركات الكبيرة المحتكرة لها من أن تستمر في إنتاجها، ومن ثمّ نشرها في أحشاء النظام الإنتاجي، الوطني والعالمي.

هذه إذن هي نظرية النمو ـ والتنمية ـ المدفوعة من «الداخل» (Endogenous Growth Development). وقام ببلورة هذه النظرية العالم الأمريكي رومر.

بين قطبي الرحى للفكر التنموي دارت المحاولات النظرية في «الاقتصاد الإقليمي»، ولكن بصورة «تعاقبية» ـ تسلسلية ـ أكثر منها «تزامنية» ـ آنيّة. فقد سادت مفاهيم النمو والتنمية (من الخارج) ساحة الفكر الاقتصادي الرأسمالي لثلاثة عقود تقريباً، حتّى أخذت مفاهيم النمو والتنمية (من الداخل) تتغلغل في أعقابها على تلك الساحة عبر ثمانينيّات القرن الفائت.

وقد انعكس تزاحم التيارين الفكريّيْن السابقيْن على مفاهيم التنمية والتنافسية المحلية والمناطقية خلال العقدين الأخيرين بالذات، وتبلورت الاتجاهات الفكرية حول التنمية من «الخارج» ومن «الداخل»، بصورة تجعلهما متكامليْن أكثر من كونهما متنافريْن.

ب ـ تنمية المناطق المحلية، ونظريات «الدفع الخارجي»(٨)

(١) نظرية «أقطاب النمو»: قام فرانسوا بيرو عام ١٩٥٦ بصياغة نظرية أقطاب النمو في

(٨) Capello, *Regional Economics*, pp. 159-182.

صورتها الأولى، متجاوزاً المفهوم التقليدي للمكان (المكان المتماثل ـ المتجانس والمسطح)، ومبرزاً المفهوم الناشئ (المكان المتنوع والتفاعلي، وغير المتجانس). ووفقاً لكلماته: [التنمية لا تظهر في كلّ مكان في الوقت نفسه. إنّها تتجسّد فوق نقاط أو أقطاب معيّنة للتنمية، بكثافات متباينة؛ وتكون لها آثار متفاوتة على الاقتصاد ككل].

وقد اعتمد فرانسوا بيرو على المنشأة أو الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى «المنطقة ـ القطب» من خلال علاقات المدخلات/ المخرجات. ومع ذلك، فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور الموطن أو الموقع المحلي المحدّد ـ من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي (Proximity) ـ في العملية التفاعلية والتراكمية لتكوين «قطب النمو». ولذلك قيل إن المجال الجغرافي والاقتصادي عنده لا يلتقيان.

وقد قام بودفي (Boudeville) في ما بعد ببلورة العلاقة التفاعلية بين المجالين في إطار الاستقطاب المحلي للعملية الإنمائية، وذلك من خلال توضيح الحدود والقيود الجغرافية المؤثرة في الحركية الاقتصادية المحلية لأقطاب النمو.

كما برزت اجتهادات نظرية مهمة في السبعينيّات توضح آثار الشركات العابرة الجنسيات في التنمية في المناطق المحلية، بجوانبها «الإيجابية» و«السلبية»، انطلاقاً من تحليل بيرو لدور «الشركات الكبيرة». والأمر الجديد والمهم في هذه الاجتهادات، هو تصحيح النظرة «المغرقة في التفاؤل» لبيرو، التي ركّزت على «إيجابيات» الشركات الكبيرة فقط، اتّساقاً مع وجهة نظره المستمدة من المفهوم «النيوكلاسيكي»، حيث الحركة الحرة لرأس المال، بين الفروع الإنتاجية والمناطق الجغرافية المختلفة، حتّى الوصول إلى نقطة التعادل في معدلات العائد في ما بينها، التي من شأنها تحقيق «التقارب» (Convergence) بصفة تلقائية، بين مختلف الأقاليم في الدولة، وداخل الإقليم الواحد.

(٢) نظرية الانتشار الجغرافي (أو الحيّزي) (Spatial) للابتكار: قام الاقتصادي السويدي هاغرشتاند (Hagerstand) بوضع نموذج يقوم على أنَّ الابتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصبّ في داخلها، عبر مسالك أو قنوات للانتقال والانتشار بين المناطق (Territorial Routes). ويرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو، والاختلاف بينها في مستوى الابتكار، ولذلك تنتقل الابتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الأدنى.

مرة أخرى، يتمّ هنا تجاوز المفهوم النيوكلاسيكي للابتكار بوصفه «هبة من السماء»، وانتقاله وانتشاره حراً وتلقائياً بين الفروع والمناطق، كما أشرنا. وقد كان للاتجاه الكينزي دور في هذا التحوّل من حيث تبيان دور «الطابع التراكمي» لعملية جذب الموارد في مناطق بعينها، إلى نشوء وتعاظم التباينات في ما بينها، وهو ما يسمّى بعملية «التفارق» أو «التباعد» (Convergence).

غني عن البيان أن الابتكار قد أخذ في ما بعد طابعاً داخلياً بصفة أساسية، كما سنرى.

(٣) نظرية «دورة حياة المنتِج»، و«دورة حياة الأقاليم»: كما أنَّ الانتشار «الحيّزي» للابتكار

هو عملية مستمرة في المكان، كما رأينا في النظرية السابقة، فإنه عملية مستمرة في الزمان أيضاً، وهذا ما أبرزته نظرية «دورة حياة الإقليم» عند نورتون وريس (Rees) المستمدة من النظرية الأصلية لدورة حياة المنتج عند ريموند فيرنون. وعند نورتون وريس، فإن الاختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من اختلاف المرحلة التي يمرّ بها كلّ إقليم على مسار التطور التكنولوجي للمنتجات، الذي يتكوّن من ثلاث مراحل: إطلاق منتَج جديد، ونضوج المنتَج، ثمّ الدخول أخيراً في مرحلة الإنتاج النمطي. وينتقل الابتكار من المناطق القوية إلى المناطق الضعيفة على السلّم السابق.

(٤) دور (البنية الأساسية) تتفق نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية. لذلك قامت اجتهادات ومحاولات نظرية متعدّدة تعالج دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية من زاوية الدفع الخارجي. والأمر المهم هنا أن قوة عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف، من بين عوامل أساسية، على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة، وهو ما تبرهن عليه المشاهدات العملية في كلّ حال.

(٥) تكنولوجيا الاتصالات الجديدة: يتمثل الاتجاه الأخير في الفكر النظري المتعلق بقوى الدفع «الخارجي» لتنمية المناطق المحلية في الدور المنوط بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات. ويتمثل ذلك في استخدام شبكة «الإنترنت»، للتواصل على مستويات مختلفة من أجل العمل في تصميم المنتجات، وتوزيع أو تقسيم العمل داخل الشركة على النطاق العالمي والإقليمي لإنتاج منتج معين أو «تشكيلة» من المنتجات، بالإضافة إلى عمليات التوريد، و«إسناد التشغيل إلى الغير» (Out-sourcing)، وكذا التسويق والتجارة (الإلكترونية) ـ بالإضافة إلى تسليم منتجات خدمية ذات طابع خاص، مثل البرمجيات الحاسوبية، كما في مدينة بنغالور الهندية.

٣ ـ التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي (Endogenous)

شهد مفهوم المكان تغيّراً جوهرياً، كما أشرنا في الفقرة «١». لم يعد المكان مجرد حاجز «فيزيقي» أو فاصل طبيعي، كما كان عليه الحال في نظرية التوطّن التقليدية، تمارس عليه عملية «اختيار» موقع النشاط وكفى؛ ولم يعد منطقة جغرافية بسيطة متماثلة التضاريس الاقتصادية إلى حدّ كبير، كما كان عليه الحال في الاتجاهات المبكرة لنظرية النمو الإقليمي، وإنما أصبح المكان في نظرية التنمية المحلية الجديدة بمثابة عامل إنتاجي مستقل، أو مورد إنتاجي. إن المكان (الجديد) متنوّع ولا تتوزع الأنشطة فيه بالتساوي، بل تتوزع بصورة متباينة من منطقة إلى أخرى، انطلاقاً من تطوير المفهوم الكلاسيكي في نظرية التوطّن: مفهوم «التجمّع» (Agglomeration)، الذي يخلق «الوفورات» المحلية ذات الطابع الإيجابي. المكان يصنع هويته الاقتصادية الخاصة على كلّ مستوى بفعل آليات نموه الذاتي. فالمنطقة تتراكم فيها عوامل قوتها أو ضعفها؛ وعوامل القوة والضعف بالأساس عوامل «غير ملموسة» وخاصة: المعرفة والتعلّم وخبرة العمل الجماعي بقدراته التنظيمية والمؤسساتية ـ عوامل تتجاوز (الملموس) من معطيات الموارد المادية وقوة العمل التقليدية ذات الطابع العضلي أو شبه العضلي، وترقى إلى آفاق «القوة الناعمة» المحلية.

المكان (الجديد) ينمو بفعل كونه مولّداً للكفاءة، سواء منها الكفاءة الاستاتيكية أو الكفاءة الديناميكية، أو قلْ: السكونية والحركية.

طبقاً لهذا المفهوم الجديد للمكان والمنطقة والتنمية المحلية ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية منذ أوائل السبعينيّات. ويعزو الباحث الإيطالي روبرتا كابللو بروز هذه الاتجاهات إلى الواقع الذي شهدته إيطاليا من حيث النمو المحلي، السريع والفجائي، الذي حدث في بعض أقاليم إيطاليا في تلك الفترة، وبالتحديد في شمالها الشرقي[(٩)]. إن مناخ الأزمة الذي كان يخيّم على الدول الصناعية في السبعينيّات جعل من الصعب تفسير النمو المحلي بالطريقة «النيوكلاسيكية» القائمة على حرية الحركة لعنصر رأس المال بين الأقاليم. ففي الحقيقة، لقد تناقص معدل انتقال رأس المال في تلك الفترة. كما كان من الصعب تفسيره بمنظور فرانسوا بيرو حول أثر المنشأة الكبيرة، أو بالمنظور الكينزي القائم على قوة الطلب الفعلي الخارجي.

لذلك كان لا بُدَّ من البحث عن أطر تفسيرية جديدة، وظهر إطاران رئيسيان: **الأوّل** مستمد من ألفرد مارشال، ويقال له «الاتجاه المارشالي الجديد»، و**الثاني** مستمد من شومبيتر، ويقال له «اتجاه الشومبيتريين الجدد». وكان الاتجاه الأوّل يفسّر نمو المنطقة المحلية بتحولها إلى منطقة صناعية (Industrial District)، بينما يفسر الاتجاه الثاني النمو المحلي بقوة الابتكار. وتفرّعت من هذين الرافدين الاتجاهات النظرية التالية:

أ ـ الكفاءة «السكونية» للمكان، أو المنطقة الصناعية من وجهة النظر «المارشالية الجديدة»

تولّد «المنطقة الصناعية» وفورات خارجية محلية، يكون من شأنها زيادة الإيرادات وخفض النفقات، في ما يعتبر من قبيل الكفاءة «الاستاتيكية». وتحدث الوفورات بفعل «تجمّع» نشاط صناعي ذي طابع عنقودي. وفي ما يلي الشروط التي تجعل من منطقة جغرافية معيّنة منطقة صناعية:

- التقارب الجغرافي بين المنشآت في المنطقة المحلية.
- التقارب الاجتماعي.
- تركّز المنشآت الصغيرة.
- التخصّص في المراحل المختلفة للسلسلة الصناعية من التصميم إلى التسويق الدولي.

ب ـ نظرية الكفاءة الديناميكية من وجهة النظر «الشومبيترية»

تتمثل الكفاءة الديناميكية في الأثر الذي يولّده المكان من خلال تنامي القدرة الابتكارية والإبداعية للمنشآت، عبر الزمن. وفي ما يلي الشروط التي تجعل من منطقة محلية منطقة ذات كفاءة ديناميكية:

(٩) المصدر نفسه، ص ١٨٣ ـ ٢٠٩.

- أنشطة (البحث والتطوير).
- توفر الخدمات المتقدمة.
- قوة العمل الماهر.
- رأس المال الاجتماعي المتمثل في القدرة على العمل المشترك بروح التعاون وتبادل المعارف والخبرات.

ج ـ الآثار الانتشارية للمعرفة، ودور المناطق الحضرية والمدن

يؤكّد هذا الاتجاه ما يقول إنّه قد ثبت من الدراسات التجريبية، وهو أن النشاط المعرفي والابتكاري يميل إلى التركز في المكان، سواء تمّ قياس هذا النشاط بمؤشرات المدخلات (كالإنفاق على البحث والتطوير) أو بمؤشرات المخرجات (كعدد براءات الاختراع). ويركّز هذا الاتجاه على ما أسفرت عنه الدراسات الميدانية حول نمط توطّن المنشآت «العالية التكنولوجيا» (هاي تك)، حيث تأكد ميل الشركات المعنية إلى تفضيل العمل في المواقع المحورية ذات القدرة على التخصّص القطاعي، وخاصة في المناطق المدينية الأكثر تطوراً. وتتولد من هذا الميل آثار استقطابية (Polarization Effects) للنشاط الابتكاري بين المناطق وفي داخلها.

د ـ نظرية التعلّم الجماعي (Collective Learning)

تنقسم هذه النظرية إلى تيارين:

ـ الوَسَط الابتكاري (Milieu Innovateur)، ويتعلق هذا التيار بالمنشآت الصغيرة، حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركّزها في منطقة محلية مشتركة، وتجمّعها في المكان، مما يزيد من إمكانيات العمل الجماعي، عبر كثافة التفاعل الاجتماعي والتلاحم الشخصي.

ـ القرب المؤسسي (Institutional Proximity)، حيث تقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلّم تقاليد الممارسة المؤسسية، وخاصة عبر إتقان «شفرة السلوك» للمنطقة المحلية من حيث قواعد العمل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هـ ـ الهيكل الحضري للتنمية المحلية

يركّز هذا الاتجاه النظري على الأهمية المحورية للمناطق الحضرية والمدينية في تركّز القدرات الابتكارية وفي تراكم رأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي.

وتكمن أهمية المدينة، وفق هذا الاتجاه، في كونها «المكان» المفضّل لشركات التكنولوجيا العالية وللوظائف الابتكارية. والأكثر أهمية من ذلك هو أن تندرج المدينة في «منظومة مدينية» قادرة على التطور بطريقة منسجمة ومتوازنة من خلال تشكيلة مترابطة ومتناغمة للمراكز الحضرية، التي تتمتع بنظام للوصل والتواصل الجيد في ما بينها.

باختصار، إن التنمية المحلية، وفق هذا المنظور، تجد منتهى كمالها في التنمية الحضرية.

وإن المنطقة المحلية الحقيقية من وجهة نظر النمو «الداخلي» والتنمية القائمة على المعرفة والابتكار، هي المنطقة المدينية.

٤ ـ خلاصات من الاتجاهات النظرية: التحدّي من أجل المستقبل

في ضوء ما ورد سابقاً، يمكن صياغة عدد من الخلاصات والاستنتاجات الأساسية. ولنبدأ بالمبدأ الحاكم لتقسيم العمل الدولي.

إن التبادل الدولي المعاصر يقوم على مفهوم «الميزات المقارنة ـ أو النسبية»، حيث تلعب الأثمان النسبية المعيار المحدّد للقيمة التبادلية وفق شروط السوق. ولا يتمّ التبادل على أساس الحرية الكاملة، وعلى قواعد المنافسة، دع عنك المنافسة الكاملة. فالحماية والاحتكار سمتان أساسيتان تنبعان من الدور الحاكم للدولة القومية ومؤسسة الشركة في الاقتصاد العالمي.

ونظراً إلى كون الميزة النسبية تنبع من هبات الموارد وعوامل الإنتاج (Factor Endowments)، فإنها لم تعد تفي بطموح القوى الاقتصادية الجديدة، التي يمثل ظهورها تحدياً لتقسيم العمل الدولي القائم على المزايا النسبية التقليدية. لذلك جاء مفهوم الميزة التنافسية ليبلور المفهوم الجديد للتبادل من خلال تكوين وتراكم مزايا «من صنع البشر» (Man-made). إنّها الميزة في عصر الجودة والنوعية والكفاءة والابتكار والتخصص داخل الفروع الإنتاجية ـ عصر التفوق في الصناعة واقتصاد الخدمات.

ولكن هناك اتّجاهاً جديداً يدعو دول الاقتصادات الناشئة إلى اتباع مبدأ «الميزة المطلقة»، بمعنى تحقيق التفوق الكامل والساحق في منتجات سلعية وخدمية معينة، وأن تؤسس تفوّقها على النوعية، وليس على مجرد السعر وفق مبدأ العائد والقيمة السوقية. وهذا ما عملت عليه الدول الآسيوية الناهضة بالفعل، خاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان، دع عنك سنغافورة وهونغ كونغ.

ولا تقتصر صلاحية مبدأ الميزة المطلقة على العمل في نطاق التنمية الوطنية، ولكن تمتد إلى التنمية المحلية أيضاً، إذ من المهم أن تبني قواعد النمو الإقليمي والتنمية المحلية من خلال توفير عوامل الجذب الخارجي والداخلي في آنٍ معاً. ومن ناحية عوامل «الجذب الخارجي»، فإن من المهم توفير البنى الأساسية وتسهيلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمناطق والمدن الجديدة و«إدخال» الابتكارات إليها، ونشر المعرفة في أرجائها. أما من ناحية عوامل «الجذب الداخلي»، فإن من المهم تشجيع عملية التصنيع، وبناء مدن ومناطق صناعية جديدة، ثمّ تشجيع عملية التعلم التراكمي والذاتي للمنشآت منفردة، وللمناطق ككل، وتبادل المعرفة، والتعاون على العمل الجماعي، ومن ثمّ تطوير القدرات الابتكارية والإبداعية المتفردة والمتميزة بشكل قاطع، بل وساحق، في مواجهة الآخرين. فهذا ما يمليه واقع المنافسة والتنافسية في عصر التفوّق المطلق من خلال قطاعات إنتاجية محدّدة، وفي مناطق محلية معينة ليس لها من نظير.

هذا من الناحية **الفكرية**، أما من ناحية **الإرشاد إلى صنع السياسات**، فإن على صانعي

القرارات التنموية والتخطيطية العرب أن يدركوا أن التنمية المحلية لا تتمّ من أفق التساوي والتماثل بين مناطق الدولة ومجتمعاتها المحلية، ولكنها تتم من واقع التمايز والتميّز، ومن التنوع وعدم التماثل. وعلى هؤلاء أن يوجّهوا عنايتهم إلى البحث عن مناطق معينة داخل بلادها تصلح كمراكز جذب صناعي ومعرفي وابتكاري، ويتمّ تطويرها لتجذب غيرها إلى معراج التنمية المستديمة والقابلة للاستمرارية الذاتية.

ولقد بدأ جهدٌ لافتٌ في هذا السبيل، نجد أمثلة عليه من مدينة جبل علي في دبي مثلاً، ومشروع «شرق التفريعة» في جمهورية مصر العربية، ومدينة الملك عبد الله الصناعية في العربية السعودية. ولكن فجوات التنمية بين مختلف المناطق داخل أغلب الاقطار العربية هي فجوات كبيرة حقاً. ودون ذكر أمثلة على ذلك، فإن المهم هو إدراك طبيعة الخطوة الأولى، وتلمّس الأفق البعيد:

● الخطوة الأولى هي اختيار **مناطق (مختلفة) عن غيرها**، وتزويدها من **خارجها** بما يلزم، ولعب دور (**وسيط التفاعل**) **الداخلي** لعملية التراكم الذاتي للمعارف والمهارات والقدرات.

● الأفق البعيد هو مواجهة تحدّي المستقبل، ببناء **منظومات حضرية عصرية**، وتنمية **المجتمعات المحلية العربية في الأرياف والبوادي والأحياء الحضرية الفقيرة**، مع مراعاة نسيج **المعمار الاجتماعي** العربي ـ الإسلامي، والتراث المحلي، **والطابع الوطني ـ القومي** العتيد.

ثانياً: التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية

١ ـ التنمية المحلية والعلاقات الريفية/ الحضرية (نماذج دولية)

تحيل التنمية المحلية في جلّ الكتابات الدولية المتخصصة، سواء منها ذات الطابع النظري أو (الإمبيريقي)، إلى التنمية الحضرية، حيث تنحو عملية «تنمية المجتمعات المحلية» إلى تحويلها إلى مراكز جذب مديني. ومن هنا تجيء مزدوجة: المحلية/ الحضرية (Localization Urbanization) التي تمثل نزعتين متقابلتين، ولكنهما متكاملتان لا متعارضتان: إذ «المحلية»، في السياق التنموي، حضرية، بدرجات مختلفة. ويتأكد هذا من المسح العام للكتابات ذات الصلة. بيْد أن النظرة المدققة تتبيّن منها **ثلاثة اتجاهات أساسية تمثل نماذج مختلفة للتجارب الدولية** في «العلاقات الريفية ـ الحضرية»:

الاتجاه الأوّل يعطي للحضر والمدن الأولوية في سياق تنمية المجتمعات المحلية، ويعتبر أن هذه المجتمعات مآلها الطبيعي في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتحول إلى مجتمعات حضرية ـ مدينية[١٠]. وهذا هو النمط المعبّر عن التجربة التاريخية لبناء صرح الحداثة

(١٠) Edwin S. Mills, «The Importance of Large Urban Areas- and Government's Role in Fostering Them,» in: Shahid Yusuf, Weiping Wu and Simon Evenett, eds., *Local Dynamics in an Era of Globalization: 21st Century Catalysts for Development* (New York: Oxford University Press, 2000), pp. 69-73.

في الغرب، أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة حتّى الحرب العالمية الثانية. كما إنَّ هذا النمط يعبّر عن التجربة «الكولونيالية» في المستعمرات من خلال تشييد مدينة مركزية كبرى في كلّ مستعمرة، تجسّد علاقة «الربط» الاقتصادي والسياسي والثقافي مع الدولة الاستعمارية. وللمفارقة، فإن هذا النمط يعبّر أيضاً عن تجارب التصنيع ذات الطابع الحضري ـ المديني الخالص، التي قامت على أساس «الإحلال محل الواردات» في الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، خلال الخمسينيّات والستينيّات وأوائل السبعينيّات من القرن الفائت، وذلك قبل أن يتمّ التخلّي عنه، إثر تغيّر معقّد للظروف الدولية والوطنية من بعد.

الاتجاه الثاني يرى أن التنمية ترتبط بنمط معيّن للنمو الحضري من خلال تكوّن المدن، رغم اختلاف تجارب الدول من حيث الوتيرة التي يتمّ بها النمو المذكور. ووفقاً لمسار التجارب التنموية، بعد الحرب العالمية الثانية، في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، خلال العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة، يمكن القول إن النمو الحضري اتجه في البداية إلى تقليل كثافة السكان والتصنيع في المدن الكبرى، باتجاه التوسع الحضري في محيط المدن وهوامشها وأحيائها المتفرعة، ثمّ، في مرحلة تالية، تنمو المدن الصغيرة على حساب المدن الكبيرة. ويتحقق نمو المدن الصغيرة من خلال تحوّل الأنشطة الصناعية القائمة على الإنتاج «النمطي» و«ذات الكثافة النسبية العالية في استخدام عنصر العمل غير الماهر ومتوسط المهارة»، عن المراكز الحضرية المستقرّة الكبيرة، وإعادة تمركزها في تلك المدن الصغيرة بالذات، بينما تميل الأنشطة العالية التكنولوجيا (الهاي تك) إلى التوطّن في المدن الكبيرة والكبرى. باختصار، إن التنمية تنمية حضرية، ولكن باتجاه «فكّ التركّز» و«فكّ التمركز» بعيداً عن المدن الكبيرة والكبرى، وذلك سعياً إلى الاستفادة من ميزة العمل الرخيص خارج هذه المدن، وهروباً من مشكلاتها المتفاقمة، وخاصة من حيث التلوث البيئي وصعوبة التنقل الداخلي، وارتفاع الأجور والإيجارات السكنية.

بيد أن النجاح في التحوّل على مسار النمو الحضري، باتجاه المدن الصغيرة، يتطلب توفير جملة مقوّمات:

- الاستثمار في هياكل **البنية الأساسية** للمدن الجديدة.
- الإدارة الفعالة للنشاط الاقتصادي.
- لامركزية الخدمات المالية من أجل توفير الموارد اللازمة للتوسع في الأنشطة الاقتصادية والتصنيعية في المواقع الجديدة خارج المراكز الحضرية والمدينية القديمة(١١).

أما **الاتجاه الثالث**، فيرى أن التوسع الحضري ـ المديني (على حساب الريف) ليس قدراً مقدوراً على المسار الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في البلاد الساعية إلى النمو، وإنما

(١١) Vernon Henderson, «On the Move: Industrialization Deconcentration in Today's Developing Countries,» in: Ibid., pp. 65-68.

يجب تبنّي استراتيجية تنموية تراعي تحقيق التوازن بين المدن والأرياف. وهذه استراتيجية ممكنة وفعالة أيضاً، في ضوء تجربة اليابان في عصر «الميجي» في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتجربة تايوان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويتحقق ذلك باتّباع استراتيجية مصممة لـ «التصنيع الموجّه نحو الأرياف» (Rural- oriented Industrialization)[(١٢)].

والرأي عندنا أن الاتجاه الثالث هو الأنسب للتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في الدول العربية، فبدلاً من أن يستمرّ نزيف النزوح الريفي إلى المدن الكبرى، ومن ثمّ تحويل المدن إلى «أرياف مكبّرة»، بل وما هو أسوأ ـ فإنه يمكن، ويجب أيضاً، اتّباع **استراتيجية تنموية جديدة إزاء المجتمعات المحلية الريفية**، وذلك من خلال **الذهاب إليها حيث هي، سعياً إلى تطوير الريف تطويراً ذاتياً** أصيلاً كريف، وليس كأي شيء آخر، مع العمل على إكسابه الطابع العصري من خلال تحويل بعض مواقعه ذات التركّز الصناعي النسبي إلى «مدن مصغّرة» ـ دون أن تفقد هويتها الريفية الأصيلة والأصلية.

٢ ـ التنمية المحلية في إطار الخبرات الميدانية (تنمية المجتمعات المحلية)

تناولنا عبر الصفحات السابقة مفهوم ومضمون التنمية المحلية في إطار التحليل النظري والتجارب العملية على المستوى الدولي. ويستبين من ثنايا هذا الاستعراض مفهوم جديد ـ قديم هو «التنمية المحلية»، وأن هذه التنمية جزء من عملية أكثر شمولاً هي عملية التنمية، التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية. التنمية بهذا المعنى عملية «جذرية» بطبيعتها، «راديكالية» بتعبير آخر. ويتمثل الطابع الجذري أو الراديكالي للتنمية في كونها تحطّم وتبني في الوقت نفسه؛ تحطم بناء قديماً، وتقيم بناء جديداً. فأما البناء القديم الذي ينقضّ، فهو أقرب إلى المفهوم المتداول في الفكر التنموي المبكر، لما يسمّى بالدائرة المفرغة للتخلف الاقتصادي، أو الحلقة الخبيثة أو الشريرة (Vicious Circle). وأما البناء الجديد الذي يقام، فهو بناء لاقتصاد جديد قابل للنمو الذاتي، وبناء لمجتمع جديد قادر على التطور الارتقائي المستمر.

التنمية إذن أقرب إلى السير بعكس منطق الاتجاه السائد أو «الوضع القائم» (Status-Quo)، ومنطقها هو التغيير الجذري من خلال «كسر» الدائرة من أضعف نقاطها.

إن هذا هو المفهوم الكامن، على الأغلب، وراء التحليلات السابقة للتنمية المحلية. فهذه تعني من حيث المفهوم، شمول العملية التنموية لكافة «مناطق» الحيّز المعمور للدولة، انطلاقاً من «منطقة» أو مناطق بعينها، يتمّ اختيارها دون غيرها، أو قبل غيرها، وفقاً لاستراتيجية طويلة الأمد.

وهي من حيث المضمون، تنمية ذات بعدين: بعد «خارجي» متصل بمحيطها المكاني، عبر نشاط «أقطاب النمو»، والشركات الرائدة، وتكنولوجيا الاتصال، وشبكات البنية

(١٢) Yojiro Hayami, «Toward a New Model of Rural-Urban Linkages under Globalization,» in: Ibid., pp. 74-83.

الأساسية، وبعد آخر «داخلي» يقوم على بعث الطاقة الابتكارية ـ المعرفية، وعلى رفع القدرة في ميدان العمل المشترك من خلال تعبئة موارد «رأس المال الاجتماعي». والهدف في التحليل الأخير هو رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية، ومستوى المعيشة للسكان في كلّ «مكان» من الحيّز الاقتصادي للدولة.

هذا عمّا تناولناه على امتداد الصفحات السابقة.

أما في الفقرات التالية، حيث نعرض للخبرات الميدانية في العمل الاجتماعي والتنمية على الصعيد المحلي في الدول المختلفة، فإن التنمية المحلية، من حيث المفهوم المحدّد، يتمّ فصلها، تحليلياً، عن العملية الشاملة للتنمية، ومعالجتها من خلال وحداتها التكوينية الأولية المسماة بـ «المجتمعات المحلية». ويتم ذلك في إطار من التفكيك «المعملي» أو «المخبري» لنسيج المجتمع الكلي إلى جماعات أو مجتمعات ذات حدود «جامعة» و«مانعة» في الوقت نفسه: جامعة لأعضائها من الأفراد والجماعات الاجتماعية الفرعية، ومانعة لاندراج أعضاء المجتمعات الأخرى فيها.

هذه الحدود الجامعة المانعة لتعريف «المجتمع المحلي» تتمثل في عاملين: القرب الجغرافي، أو الاشتراك في محل جغرافي للعيش أو الإقامة من جهة **أولى**؛ ومن جهة **ثانية**، وحدة المصالح والاهتمامات بين أعضاء المجتمع المحلي الواحد، مما يتجسد في خصائص اقتصادية واجتماعية، وربما ثقافية أو خصائص متصلة بعامل من عوامل الانتساب البشري، بالمفهوم النسبي، في إطار التأكيد العلمي والعملي لامتزاج واختلاط الجماعات الاجتماعية المختلفة.

المجتمعات المحلية بهذا المعنى تتمّ مقاربتها في الغالب من خلال التصنيف المحدّد في التقسيمات الإدارية للدولة، بوصفها تقع على المستويات اللامركزية، المقابلة للمركزية السياسية والإدارية للدولة. ولذا يعبّر عن واقعها التنظيمي من خلال مفردات «الإدارة المحلية» و«الحكم المحلي».

لهذا كلّه، يكون معنى التنمية المقرون بالمحليات أقرب إلى التعامل مع الواقع السائد بمنطق «التغير النظامي» (Orderly Change)، أي التغيّر من داخل النسق أو «المنظومة السائدة»، وليس من خلال كسرها من أضعف حلقاتها بالضرورة. إنّها «تنمية المجتمعات المحلية»[١٣] أو الأخذ بيدها، أو بأيادي أعضائها أنفسهم، وهو الأفضل من أجل تحقيق جملة أهداف، يأتي في مقدمتها: زيادة الدخل وتخفيف حدّة الفقر، وتوسيع هامش المشاركة السياسية، وتحقيق درجة أعلى من العدالة والمساواة، وتحسين نوعية الحياة، خاصة من الجوانب التعليمية والصحية والبيئية.

(١٣) اعتمدنا في رصد الأفكار الواردة هنا عن الخبرات الميدانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية في الدول المختلفة على المواقع والصفحات المعنية على شبكة «الإنترنت»، ومن المداخل الخاصة بموضوع المجتمعات المحلية وتنميتها.

لهذا يكون «المدخل المفضل للتنمية المحلية»، بمعنى تنمية المجتمعات المحلية، في الأرياف والبوادي والأحياء الحضرية الداخلية والطرفية، هو المدخل المسمّى بـ «التمكين» (Empowerment)، و«بناء القدرات» (Capacity- building).

أما الفاعلون (Actors) في مثل هذا النمط من التنمية، فهم منظمات وأفراد. والمنظمات تشمل: منظمات الخدمة الاجتماعية، والمجالس المحلية (من شعبية وتنفيذية)، والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، أو جمعيات المجتمع المدني، والمؤسسات الطوعية.

وأما الأفراد، فهم النشطاء والمنشّطون وقادة العمل الأهلي و«القيادات الطبيعية» للمجتمع المحلي، خاصة القروي، ورؤساء المحليات والبلديات، ولا سيّما المنتخبون منهم.

هذه المنظمات، وهؤلاء الأفراد، قد تضاعفت جهودها وجهودهم في مرحلة «العولمة ونقائضها»، كما سبقت الإشارة، وتم توظيف «الشبكة العنكبوتية» وسائر وسائط تكنولوجيا الاتصالات والنقل الحديثة، في لمّ الشمل والوصل والتواصل والاتصال بين أعضاء المجتمع المحلي هنا وهناك، حتّى في المهاجر والمنافي البعيدة. ونشأ من جرّاء ذلك كلّه أدب كثيف، يسبح بحرية كاملة أو شبه كاملة، على صفائح الفضاء السيبراني الفسيح.

وهؤلاء الفاعلون يقومون بـ «العمل الاجتماعي أو الفعل الاجتماعي» على مستويين: مستوى التطوير للمجتمع المحلي بأيدي أعضائه مع رفع قدراتهم وتأهيلهم لذلك، وهو المستوى الأعلى، ومستوى أدنى هو النشاط الموجّه إلى المساهمة في تقديم الخدمات المختلفة من خلال الأعمال والمهام المتعلّقة بِكُلّ من «الوصول» أو «الحصول» (Access) و«التزويد» (Providing) المنظّم، ولا سيّما في أوقات الأزمات، كالزلازل والفيضانات والمجاعات والاضطرابات الأهلية على اختلاف أنواعها.

وأما قوة «الفعل» و«الإنجاز»، فهي «رأس المال الاجتماعي»، أي مورد العمل الإنساني المشترك على المستوى المحلي. وله وظائف عديدة: فهو يضم أشتات المجتمع المحلّي المبعثرة، يعبر من فوق حدودها الفاصلة، عشائرية كانت أو قبلية، أو إثنية، إن وجدت، أو دينية أو مذهبية. وهو يعمل، إن لزم، داخل كلّ جماعة فرعية، يتعامل مع وحدتها المفتوحة على «وحدة» غيرها. فهو ناظرٌ نحو الخارج في الأولى، وناظرٌ نحو الداخل في الثانية. ثمّ إن لرأس المال الاجتماعي وظيفة ثالثة ذات طابع تنظيمي من خلال جمع جهود المنظمات والقيادات المحلية، وتكوين رؤية مشتركة، وخلق سبل عملية للتعاون المشترك على «الخدمة الاجتماعية»، بالمعنى الواسع، للمجتمعات المحلية ■